

قرارات

وزارة التجارة والصناعة

قرار رقم ٢٣٧ لسنة ٢٠٠٦

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها وتعديلاته ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٢ لسنة ١٩٩٦ بإنشاء المجلس الوطنى للاعتماد ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦ لسنة ٢٠٠٤ بشأن تنظيم وزارة التجارة
الخارجية والصناعة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠٠٥ بشأن تنظيم وزارة التجارة والصناعة ؛
وعلى محضر اجتماع المجلس الوطنى للاعتماد فى جلسته المعقودة بتاريخ ٢٨/٩/٢٠٠٥ ؛
وبناءً على ما عرضه أمين عام المجلس الوطنى للاعتماد وعضو مجلس الإدارة المفوض ؛

قرر :

(المادة الأولى)

- تشكل لجنة للاعتماد بالمجلس الوطنى للاعتماد برئاسة المهندس / حسن شعراوى
أمين عام المجلس وعضو مجلس الإدارة المفوض وعضوية كل من السادة الآتية أسماؤهم :
- ١ - الكيمايى / محسن محمد حسان ، العضو المنتدب لشركة باكين للبيويات .
 - ٢ - المهندس / محمد الرشيدى ، رئيس مجلس إدارة مصانع الرشيدى للحلويات .
 - ٣ - الدكتورة / شيرين عباس حلمى ، نائب رئيس مجلس إدارة شركة فاركو للأدوية .
 - ٤ - الدكتورة / زينب صالح صقر ، أستاذ ورئيس قسم الميكانيكا - جامعة القاهرة .
 - ٥ - الدكتور / عبد الباسط السباعى ، استشارى ورئيس هيئة التوحيد القياسى سابقاً .
 - ٦ - الدكتور / ناصر رسمى حسن ، وكيل أول وزارة الصحة للشئون العلاجية .
 - ٧ - اللواء مهندس / سعد محمد شاهين ، رئيس جهاز ضمان الجودة بالقوات المسلحة .

(المادة الثانية)

تكون مهمة هذه اللجنة مراجعة كافة إجراءات الاعتماد لجهات تقييم المطابقة (جهات منح شهادات - جهات التفتيش - المعامل) وتقارير اللجان الفنية الاستشارية والتحقق من مطابقتها للنظم والمعايير المعمول بها فى المجلس وإصدار قرار منح الاعتماد ، وللجنة أن تستعين بمن تراه من الخبراء والفنيين فى أداء مهمتها دون أن يكون لهم صوت معدود فى المداولات .

(المادة الثالثة)

تكون عضوية اللجنة لمدة عامين من تاريخ العمل بهذا القرار ويجوز تجديد العضوية لمدة أخرى .

(المادة الرابعة)

تكون قرارات اللجنة بإجماع الآراء ويتولى أمين عام المجلس تنظيم عملها واتخاذ إجراءات الدعوة لاجتماعاتها وتدوين محاضر اجتماعاتها فى السجلات الخاصة بذلك وعرض قرارات اللجنة على مجلس الإدارة فى اجتماعاته الدورية للإحاطة .

(المادة الخامسة)

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار ، وينشر فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

صدر فى ٢٠٠٦/٤/٦

وزير التجارة والصناعة

م. رشيد محمد رشيد